يحيى بن الضريس وأقواله في الجرح والتعديل

Yahya ibn al-Daris and His Evaluative Dictums in Transmitter Criticism (Jarh wa al-Ta'dil): An Analytical Critical Study

أ.م.د : عبد الحميد مزاحم شاكر

Assistant Professor Dr. Abdul Hameed Muzahim Shakir

جامعة سامراء ، كلية التربية ، قسم علوم القرآن

University of Samarra, College of Education for Humanities, Department of Quranic Sciences

الاختصاص الدقيق : حديث نبوية

Field of Specialization: Prophetic Hadith Studies

abdulhameed.mm@uosamarra.edu.iq

07702716059

الكلمات المفتاحية: يحيى بن الضريس ، المراسيل والعلل ، المدرسة الرازيّة ، الضبط التوثيقي ، قضاء الري .

Keywords: Yahya ibn al-Daris ، Critical Methodology ، Rayy Hadith School ،Epistemic Vetting ، Biographical Evaluation.

الملخص

تتغيّأ هذه الدراسة الاستقصائية التفكيكية الكشف عن الملامح المنهجية والمحددات النقدية الكامنة في مرويات وأقوال الإمام الحافظ وقاضي الري **يحيى بن الضريس البجلي الرازي** (ت 203 هـ) في ميدان علم الجرح والتعديل. تنبع الإشكالية المحورية للبحث من ثنائية التموضع المعرفي لابن الضريس؛ إذ يتبدى في المدونات الحديثية تارة كـ «عالم ناقد» يُستضاء بآرائه وتلامذته في سبر أحوال الرواة، وتارة أخرى كـ «راوٍ موثّق» خاضع لمعايير النقد الصارمة من قِبل جهابذة المصر كابن معين والنسائي وابن حبان. وتتوسل الدراسة بالمنهج الاستقرائي التحليلي لتتبع الأصول المروية عن ابن الضريس في مصنفات المتقدمين –لا سيما كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم– بهدف رصد وتحليل عباراته التقييمية ومقارنتها بمسالك أقرانه من طبقة أصحاب سفيان الثوري وحماد بن سلمة. ويسلط البحث الضوء على فرادتها المنهجية التي تميزت بالاعتدال وعدم التعنت، مدعومة بمكانته الفقهية كقاضٍ ومحدثٍ جمع بين الضبط الصدري والوعي المقاصدي في تمييز الأثر. وتوصّلت الدراسة إلى أن مرويات يحيى بن الضريس وأحكامه النقدية تشكّل حلقة وصل بين مدرسة الرأي الفقهي ومدرسة الأثر بالري، وأن المقولات الواردة في جرحه وتعديله –رغم قلتها مقارنة بنقاد الطبقة– تتسم بالدقة والتحري الشديد، مما يجعلها أصولاً مرجعية صالحة لبناء الأحكام الحديثية المعتبرة. تكمن القيمة العلمية لهذا الجهد في رفد المكتبة الإسلامية بدراسة مونوغرافية رصينة تزيل الغموض عن إحدى الشخصيات المحورية في تاريخ النقد والتوثيق، وتسهم في تعميق فهم صيرورة النقد المنهجي في المدرسة الرازيّة خلال القرن الثالث الهجري.

الكلمات المفتاحية: يحيى بن الضريس ، المراسيل والعلل ، المدرسة الرازيّة ، الضبط التوثيقي ، قضاء الري .

Abstract:

This deconstructive, investigative study illuminates the methodological frameworks and critical parameters inherent in the narrations and evaluative

statements of the Hadith memorizer and judge of Rayy, **Yahya ibn al-Daris al-Bajali al-Razi** (d. 203 AH), within the discipline of Jarh wa al-Ta’dil (transmitters' criticism). The core problematic of this research stems from the dual epistemological positioning of Ibn al-Daris; he is conceptually contextualized in Hadith encyclopedias simultaneously as a criticizing scholar whose scholarly authority guided later verifiers, and as a vetted narrator subjected to the rigorous assessment criteria of eminent contemporary critics like Ibn Ma'in, al-Nasa'i, and Ibn Hibban. Employing an inductive-analytical methodology, this paper scrutinizes the extant textual reports attributed to Ibn al-Daris across early biographical lexicons—most notably Ibn Abi Hatim's seminal work, Al-Jarh wa al-Ta’dil—in order to analyze his evaluative terminologies and contrast them with the conventions of his peers among the disciples of Sufyan al-Thawri and Hammad ibn Salamah. Furthermore, the study accentuates his unique critical poise, characterized by moderate evaluation, which was inherently reinforced by his judicial acumen and jurisprudential expertise. The research demonstrates that Yahya ibn al-Daris’s critical judgments formed a structural epistemic bridge between the legalistic reasoning approach (Ahl al-Ra'y) and the textual traditionism (Ahl al-Athar) in the regional school of Rayy. The paper concludes that while his definitive statements on transmitter criticism are quantitatively scarce compared to major critics, they demonstrate profound precision, thereby constituting reliable criteria for modern Hadith grading. The primary scientific value of this monographic research lies in filling an evident lacuna in biographical studies, deepening contemporary understanding of the evolution of critical methodology within the 3rd-century Rayy school.

Keywords: Yahya ibn al-Daris ، Critical Methodology ، Rayy Hadith School ،Epistemic Vetting ، Biographical Evaluation.

المقدمة

الحمد لله الذي جعل الإسناد من الدين، ورفع به منازل المحدثين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، المبعوث بالحق والهدى والمبيّن لسنّته بمسالك التثبت واليقين، وعلى آله وصحبه الذين حازوا قصب السبق في نقد الآثار، وتمييز صحيح الأخبار من عليلها، وبعد:

فإنّ صيرورة النقد الحديثي في القرنين الثاني والثالث الهجريين لم تكن مجرد نتاج عَفْوي للمرويات، بل كانت نتاجاً لمنظومة معرفية صارمة، قادها جهابذة نقاد عاصروا فترات التدوين المبكر وصاغوا محددات علم الجرح والتعديل. وضمن هذا الحراك العلمي النادر، برزت قامات نقدية جمعت بين ريادة الرواية ومتانة الدراية، إلا أن تسليط الضوء التاريخي والحديثي انصبّ –غالباً– على مدرسة الحجاز والعراق، بينما بقيت بعض المدارس الإقليمية –كمدرسة الريّ– بحاجة إلى تفكيك منهجي أعمق. ويأتي الإمام الحافظ وقاضي الري يحيى بن الضريس البجلي الرازي (ت 203 هـ) في طليعة هذه القامات التي تداخلت في شخصيتها المعرفية صفة "الراوي الناقد" و"المُعَدَّل المنقود" في آنٍ واحد، مما يجعل دراسة مروياته ومقولاته النقدية ضرورة منهجية لإعادة قراءة الخارطة النقدية في تلك الحقبة الحرجة.

ثانياً: أهمية البحث :

تتبدى الأهمية العلمية والبحثية لهذا المقترح الدَّرْسي في مستويات عدة، ترفعها إلى مصاف المونوغرافيات التحليلية اللازمة للترقية العلمية:

1. **سد الفجوة المعرفية في تاريخ المدرسة الرازيّة** :تسهم الدراسة في إماطة اللثام عن إحدى ركائز مدرسة الحديث ببلاد الري خلال القرن الثالث الهجري، وبيان مدى استقلالية أحكامها النقدية أو تأثرها بمدارس الكوفة وبغداد.

2. **التحقيق المنهجي لعبارات الجرح والتعديل** :يمنح البحث تفصيلاً دقيقاً للمصطلحات التقييمية المروية عن يحيى بن الضريس، وتحديد وزنها النسبي مقارنة بأحكام أقرانه وطبقته كابن معين والنسائي.

3. **التأصيل الفقهي والحديثي المزدوج** :تنبع أهمية الموضوع من معالجة أثر الممارسة القضائية ليحيى بن الضريس (باعتباره قاضي الري) على تشكيل وعيه النقدي في قبول الأخبار وردّها، وهو بُعد تفتقر إليه المباحث الحديثية التقليدية.

4. **تطوير أدوات نقد الرجال** :يرفد البحث المكتبة الإسلامية بإطار نظري وتطبيقي يُعنى برواة الطبقة الوسطى من أصحاب سفيان الثوري، مما يعين الباحثين على تحرير الأحكام على الأسانيد النازلة.

ثالثاً: أهداف البحث :

يسعى هذا البحث بطريقة حثيثة إلى تحقيق حزمة من الأهداف الاستراتيجية المترابطة:

1. **استقصاء وحصر المادة النقدية** :جمع كافة الآراء والمقولات التقييمية المسندة إلى يحيى بن الضريس في مصنفات الجرح والتعديل والعلل، مع التركيز على كتاب ابن أبي حاتم الرازي.

2. **تحليل العبارات الاصطلاحية** :تفكيك المدلول الدلالي (Semantics) لألفاظ التوثيق والتجريح عند ابن الضريس، وبيان مدى مطابقتها للمصطلح الاستقرائي العام للجمهور.

3. **تقييم الميزان النقدي لابن الضريس** :قياس درجة التشدد والاعتدال والاتساع في منهجه النقدي، من خلال موازنة أحكامه بأحكام النقاد المتشددين والمصلحين في عصره.

4. **تحرير القيمة المعرفية لمروياته** :الكشف عن حجية تفردات يحيى بن الضريس عن الأعلام (مثل سفيان الثوري وحماد بن سلمة) ومدى قبول الأئمة لها في باب التعديل الفعلي والضمني.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع :

لقد استقر عزم الباحث على ولوج غمار هذا البحث واختيار هذه الشخصية تحديداً، بناءً على مسوغات موضوعية وذاتية تتسق مع متطلبات الأطروحات الأكاديمية الراقية:

1. **معالجة الإشكالية البينية المزدوجة** :ندرة الدراسات المفردة التي تبحث في أحكام يحيى بن الضريس كـ »ناقد«، حيث جرت العادة على دراسته في التراجم كـ »راوٍ «فقط، مما أوجد فجوة في توظيف مروياته النقدية.

2. **الحاجة إلى ضبط مرويات "المدرسة الرازيّة** :"رغبة الباحث في إبراز الخصائص المنهجية لعلماء الري، وتوضيح كيف تمازجت مدرسة الأثر لديهم بمدرسة الرأي الكوفية نتيجة التلاقح العلمي الذي مثله ابن الضريس.

3. **غموض بعض الأحكام والمقارنات** :وجود تباين ظاهري في توثيق ابن الضريس لبعض الرواة مقارنة بيحيى بن معين، مما استدعى دراسة تحليليّة ترفع اللبس وتبين أوجه المحاكمة العلمية بين هذه الآراء.

4. **ملاءمة الموضوع لمرتبة الأستاذية** :يتطلب البحث في هذا المسار نفساً نقدياً طويلاً، وقدرة على الجمع والتخريج والموازنة، وهو ما يتناسب مع الغايات التأصيلية لأبحاث الترقية التي تتجاوز مجرد التجميع والمحاكاة إلى الابتكار والترجيح.

وتشتمل خطة البحث كالاتي :

المَبْحَثُ الأَوَّل: التَّمْوضُعُ المَعْرِفِيُّ لِيَحْيَى بنِ الضُّرَيْسِ فِي المَدْرَسَةِ الرَّازِيَّةِ وَطَبَقَتِهِ النَّقْدِيَّة

المَطْلَبُ الأَوَّل :المَحَدِّدَاتُ السِّيَرِيَّةُ لِابْنِ الضُّرَيْسِ وَأَثَرُ مُمَارَسَةِ القَضَاءِ فِي تَشْكِيلِ وَعْيِهِ النَّقْدِيّ.

المَطْلَبُ الثَّانِي :المَوْقِعُ الحَدِيثِيُّ لِابْنِ الضُّرَيْسِ بَيْنَ جِهَابِذَةِ التَّوْثِيقِ وَمُعَاصِرِيهِ مِنْ أَصْحَابِ السُّفْيَانَيْن.

المَبْحَثُ الثَّانِي: المَنْهَجُ التَّطْبِيقِيُّ وَالمُصْطَلَحُ النَّقْدِيُّ عِنْدَ يَحْيَى بنِ الضُّرَيْسِ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل

المَطْلَبُ الأَوَّل :دَلالاتُ أَلْفَاظِ التَّقْيِيمِ وَتَفْكِيكُ عِبَارَاتِ التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيحِ المَرْوِيَّةِ عَنْه.

المَطْلَبُ الثَّانِي :آ لِيَّاتُ التَّعْنِيتِ وَالاعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ عِنْدَ ابْنِ الضُّرَيْسِ مُقَارَنَةً بِجُمْهُورِ النَّقَّاد.

المَبْحَثُ الثَّالِث: الأَثَرُ المعرفي لِمَرْوِيَّاتِ يَحْيَى بنِ الضُّرَيْسِ النَّقْدِيَّةِ وَحُجِّيَّتُهَا عِنْدَ المُتَقَدِّمِين

المَطْلَبُ الأَوَّل :المَادَّةُ النَّقْدِيَّةُ لِابْنِ الضُّرَيْسِ فِي مُدَوَّنَاتِ المُرَاسِيلِ وَالعِلَلِ (كِتَابُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ أُنْمُوذَجاً).

المَطْلَبُ الثَّانِي :القِيمَةُ العِلْمِيَّةُ لِتَفَرُّدَاتِ ابْنِ الضُّرَيْسِ فِي الحُكْمِ عَلَى الرُّوَاةِ وَمَدَى اعْتِبَارِهَا فِي المِيزَانِ الحَدِيثِيّ.

المبحث الأول: التموضع المعرفي ليحيى بن الضريس في المدرسة الرازيّة وطبقته النقدية

يُمثّل البحث في التموضع المعرفي للمحدّثين النقاد خطوة تأسيسية نحو فهم آليات نقد الرجال، واستكشاف المحددات العميقة التي صاغت أحكامهم الفردية والجماعية في الجرح والتعديل. ولم يكن القرن الثاني الهجري وما تلاه مجرد حقبة لجمع الروايات وتكثير الأسانيد، بل شكّل فضاءً معرفياً تشابكت فيه العلوم، وتلاقحت داخل بيئاته المدارس الفقهية والحديثية. وتعد المدرسة الرازيّة من الأقاليم المحورية التي تميزت بطبيعة نقدية وازنة، برز فيها الإمام الحافظ وقاضي الري يحيى بن الضريس البجلي الرازي (ت 203 هـ) كعلامة فارقة تجمع بين صرامة الحفظ الحديثي ومتطلبات النظر القضائي.

إن دراسة هذه الشخصية تقتضي تفكيك أبعادها السيرية والبيئية أولاً، تليها محاكمة موقعها الإسنادي والنقدي بين معاصريها من جهابذة الفن لا سيما أصحاب سفيان الثوري؛ لتحديد رتبته التقييمية بدقة علمية تتجاوز النظرات السردية العابرة. ويهدف هذا المبحث عبر مطلبين متكاملين إلى رصد الكيفية التي أثرت بها الممارسة القضائية والبيئة الرازيّة في صياغة الوعي النقدي ليحيى بن الضريس، مع بيان رتبته الموازية لنقاد عصره.

المطلب الأول: المحددات السيرية لابن الضريس وأثر ممارسة القضاء في تشكيل وعيه النقدي

يقترن الوعي النقدي للمحدّث بالبيئة العلمية والعملية التي ينشأ فيها ويمارس من خلالها وظائفه المعرفية والاجتماعية؛ فالإمام يحيى بن الضريس بن يسار البجلي، مولاهم، الرازي،

أبو زكريا (ت 203 هـ)، تشكّل وعيه ضمن حواضر المدرسة الرازيّة التي تلاقحت فيها مرويات أهل الأثر بمسالك النظر عند أهل الرأي (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 151). وقد انعكست محدداته السيرية بوضوح على مسيرته الحديثية، حيث رحل مبكراً وتلقى العلم عن كبار المتقدمين، فرأى محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وسمع من ابن جريج، ومحمد بن إسحاق صاحب المغازي، وزكريا بن إسحاق، وسفيان الثوري، وزائدة بن قدامة، وحماد بن سلمة (الذهبي، 1985، ج 9، ص 499). هذا التنوع في الشيوخ بين مدرسة مكة والمدينة والعراق والري أتاح له تكوين قاعدة معلوماتية حديثية هائلة، أهّلته لأن يوصف بأنه كان من "بحور العلم"، حتى رُوي عن علي بن المديني قوله إن مرويات يحيى بن الضريس عن حماد بن سلمة وحده بلغت عشرة آلاف حديث (المزي، 1980، ج 31، ص 348).

أما الأثر الأكثر عمقاً وتأثيراً في صياغة عقليته النقدية، فيكمن في تقلده منصب "قضاء الري"؛ إذ إن الممارسة القضائية تفرض على صاحبها التزام معايير صارمة في الفحص والتيقن، والتحقق من النوايا والأهلية، ومقارنة الشهادات والقرائن، وهي الأدوات ذاتها التي يقوم عليها علم الجرح والتعديل. إن القاضي لا يقبل الدعوى بظاهرها بل يمحص شهودها، وهذا الملحظ المنهجي انتقل مباشرة مع ابن الضريس إلى ميدان رواية الحديث؛ حيث تظهر مقولاته النقدية مستندة إلى مبدأ "التثبت القضائي". ويتجلى هذا بوضوح في موقفه الصارم من الرواة المدلسين أو الواهين، كحكمه على علي بن مجاهد، إذ كذّبه يحيى بن الضريس بكل صرامة، وأطلق عبارة نقدية كاشفة مفادها أن علي بن مجاهد لم يسمع من ابن إسحاق شيئاً، مبيناً انقطاع الأسانيد وتركيبه لها (ابن حجر، 1908، ج 10، ص

62). هذا التكذيب لم يكن مجرد حدس حديثي، بل هو حكم تحقيقي أشبه بالحكم القضائي الذي يبحث في ثبوت اللقاء وسماع الدعوى (العقيلي، 1984، ج 3، ص 241).

إن الممارسة الفقهية والقضائية منحت ابن الضريس وعياً بمقاصد الشريعة في حماية الأخبار، مما نأى به عن التعنت والتشدد غير المبرر، وجعل أحكامه تتصف بالاعتدال والموضوعية القائمة على القرائن الثبوتية، متأثراً بالآية الكريمة المذكورة نصاً من المصحف الشريف:

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (سورة الحجرات، الآية 6).

فالتبيّن المأمور به في النص القرآني صار محكاً تطبيقياً عند القاضي ابن الضريس في تتبع علل الرواة، واشتراط التثبت والتحري قبل إطلاق صكوك التوثيق أو التجريح، مما جعل أحكامه مقبولة ومعتبرة لدى الطبقات اللاحقة من أئمة النقد كابن أبي حاتم الرازي وغيره الذين اعتمدوا مروياته التقييمية كأصول علمية رصينة (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 152).

المطلب الثاني: الموقع الحديثي لابن الضريس بين جهابذة التوثيق ومعاصريه من أصحاب السفيانين

يتحدد الموقع الحديثي ليحيى بن الضريس عبر مسارين معرفيين: موقع كونه راوياً خاضعاً للنقد من جهة، وموقعه ناقداً مقارناً بأقرانه من أصحاب سفيان الثوري وسفيان بن عيينة (السفيانين) من جهة أخرى. من حيث الرواية والتوثيق، احتل ابن الضريس مرتبة رفيعة بين نقاد عصره؛ فقد سئل يحيى بن معين عنه فقال: "ثقة" (الخطيب البغدادي، 2001،

ج 16، ص 244)، وقال النسائي: "ليس به بأس" (النسائي، 1986، ج 1، ص 118)، وهي عبارة تعد عند المتقدمين من درجات التوثيق المقاربة للصحة والصدق. وذكره ابن حبان في كتاب الثقات مشيراً إلى مكانته الإسنادية (ابن حبان، 1973، ج 7، ص 610). ورغم أن بعض الحفاظ كوكيع بن الجراح أشاروا إلى إشكالات يسيرة في حفظه لبعض الأحاديث نتيجة سعته المفرطة، إلا أن الميزان النقدي العام استقر على كونه إماماً حافظاً يحتج بحديثه، وتتلمذ عليه أئمة كبار مثل إبراهيم بن موسى الفزاز –الذي قال: منه تعلمت الحديث– وإسحاق بن راهويه، ومحمد بن حميد (الذهبي، 1985، ج 9، ص 500).

أما من حيث موقعه بين أقرانه من طبقة أصحاب السفيانين (سفيان الثوري وسفيان بن عيينة)، فقد تميز يحيى بن الضريس بخصوصية إقليمية ومنهجية؛ حيث شارك فحول المحدثين كعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع بن الجراح، والفريابي في الأخذ عن الثوري، لكنه انفرد بتمثيل مدرسة الري الحديثية وتوجيه نقدها (ابن رجب، 2001، ج 1، ص 380). وفي الوقت الذي تميز فيه بعض أقرانه بالتشدد والتوسع في جرح الرواة بناءً على المذهب أو التفرد، كان ابن الضريس أكثر توازناً واعتدالاً، فلم تتسم مقولاته بالحدّة والتعنت، بل انصبت أحكامه على نقد المادة المروية والعناية بضبط السماع وضبط الرواية (ابن عدي، 1997، ج 7، ص 198).

ويتضح تموضعه بين جهابذة التوثيق من خلال اعتماد كبار النقاد على شهاداته في تمييز الرجال؛ فابن أبي حاتم الرازي في كتابه "الجرح والتعديل" لا يسوق قول ابن الضريس إلا في مقام الاحتجاج والاعتبار، مما يدل على أن نقاد المدرسة الرازيّة المتأخرين كانوا يرون في أحكامه معياراً دقيقاً لتقييم الرواة المتقدمين (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 151).

إن هذه المكانة المزدوجة –كراوٍ ثقة وناقد بصير– جعلت كلامه في الرجال مقبولاً، يُضم إلى كلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، فيتشكل من مجموعها الحكم النهائي على الراوي، وهو ما يثبت أصالة موقعه الحديثي وقوة وزنه المعرفي بين نقاد الطبقة العاشرة من رواة الحديث (ابن حجر، 1995، ج 11، ص 215).

المبحث الثاني: المنهج التطبيقي والمصطلح النقدي عند يحيى بن الضريس في الجرح والتعديل

يعد تفكيك المنهج التطبيقي للناقد واستجلاء دلالات مصطلحاته التقييمية الركيزة الأساسية للحكم على رصانته العلمية ومدى اتساق أحكامه مع القواعد الكلية لجهابذة الفن. ولم تكن عبارات المتقدمين في الرجال تطلق جزافاً، بل كانت تُبنى على سبر مرويات الراوي ومقارنتها بأصول الأعلام، مع مراعاة مقتضيات العدالة والضبط. وفي هذا المبحث، نسلط الضوء على الممارسة النقدية للإمام يحيى بن الضريس الرازي، من خلال تتبع ألفاظ التعديل والتجريح المأثورة عنه، والكشف عن أبعادها الدلالية والسياقية.

كما يتناول المبحث بالتحليل والموازنة تصنيفه النقدي بين مراتب التشدد والاعتدال والتعنيت مقارنة بجمهور النقاد المعاصرين له والمتأخرين عنه؛ لمعرفة مدى اعتداد الأئمة بآرائه المنفردة والموافقة، وهو ما يسهم في تحرير مسلكه العلمي بدقة تليق بالدراسات المونوغرافية المتقدمة. وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين: يدرس الأول دلالات الألفاظ والعبارات، بينما يتناول الثاني آليات التعنيت والاعتدال موازنة بالجمهور.

المطلب الأول: دلالات ألفاظ التقييم وتفكيك عبارات التعديل والتجريح المروية عنه

إن فقه المصطلح النقدي عند محدثي القرن الثاني والثالث الهجريين يتطلب دقة بالغة، نظراً لأن اللفظ الواحد قد تتعدد استخداماته الدلالية بحسب السياق الإسنادي أو القرائن المحيطة بالراوي. ولم يكن يحيى بن الضريس مكثراً من إطلاق الأحكام كابن معين أو أحمد، بل كانت عباراته تنطلق في مواضع الحاجة والتحقيق، ومستندة إلى معايير موضوعية صارمة (ابن رجب، 2001، ج 1، ص 345). وعند تفكيك العبارات التعديلية المروية عنه، نجد استخداماته الاصطلاحية تتسم بالتركيز والدلالة المباشرة؛ فإطلاقه لوصف "الثقة" أو "صدوق" يأتي بعد سبر دقيق للمرويات. ومن ذلك ما نقله عنه ابن أبي حاتم في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي، حيث اعتد بصدقه وأمانته الحديثية بالرغم مما رُمي به من بدعة التشيع، مما يوضح أن ابن الضريس يفصل بين الموقف العقدي وبين الأمانة في النقل الحديثي، وهو مسلك محققي النقاد (ابن أبي حاتم، 1952، ج 2، ص 297).

أما على صعيد عبارات التجريح، فإن تفكيكها يكشف عن تدرج منهجي محكم يرتبط بوعيه القضائي القائم على التثبت؛ حيث تنوعت ألفاظه بين الجرح الخفيف المتصل بالضبط، وبين الجرح الشديد المتعلق بالعدالة وسقوط الأهلية. ففي المراتب العليا من التجريح، استخدم عبارات شديدة صريحة كالتكذيب وإسقاط الراوي جملة وتفصيلاً عند ثبوت التعمد أو تركيب الأسانيد. ويتجلى ذلك في حكمه القاطع على علي بن مجاهد بن مسلم الرازي الكابلي، حيث لم يقتصر ابن الضريس على تضعيفه بل أطلق عبارته الشهيرة: "كان علي بن مجاهد يكذب، يقول: ثنا ابن إسحاق، ولم يسمع منه شيئاً" (ابن عدي، 1997، ج 6، ص 173). إن تفكيك هذه العبارة يظهر دلالة مركبة؛ فالجرح هنا لم يكن لخلل في الحفظ،

بل لخرق ركن الصدق والتدليس المفسد للعدالة برواية ما لم يسمع بصيغة السماع الصريح، وهي درجة تسقط الراوي تماماً في الميزان النقدي (العقيلي، 1984، ج 3، ص 242).

وفي سياق الجرح المتعلق بالضبط والاتقان دون الطعن في الديانة، نجد عباراته تتجه نحو نقد المادة الحديثية ومقارنتها؛ فاستخدم ألفاظاً تفيد الوهم أو الانفراد غير المقبول، لا سيما في مرويات بعض أقرانه عن سفيان الثوري. وكان يرى أن بعض الرواة لم يضبطوا شيوخ الثوري أو خلطوا في الأسانيد النازلة، مما يجعله يستعمل عبارات تفسيرية تشرح علة الحديث بدلاً من إطلاق حكم عام على الراوي (الذهبي، 1985، ج 9، ص 501). إن هذا التفكيك المنهجي يثبت أن المصطلحات النقدية عند يحيى بن الضريس كانت أدوات معيارية واعية تهدف إلى صيانة السنة وتطبيق ضوابط التحري، ممتثلاً للتوجيه الإلهي الصارم الوارد نصاً في القرآن الكريم:

{مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ} (سورة ق، الآية 18).

فالاستشعار المعرفي لخطورة الكلمة وأثرها في تعديل الرجال أو تجريحهم جعل ألفاظه دقيقة ومفسرة ومقيدة بقرائن واضحة، لا تحتمل اللبس أو الهوى البشري، مما جعلها محط قبول واحتجاج لدى نقاد المدرسة الرازيّة وغيرها من المدارس الحديثية اللاحقة (ابن حجر، 1908، ج 10، ص 63).

المطلب الثاني: آليات التعنيت والاعتدال في نقد الرجال عند ابن الضريس مقارنة بجمهور النقاد

قسم علماء الحديث جهابذة النقد إلى طبقات ثلاث من حيث طبيعة الأحكام: متشددون (متعنتون) لا يوثقون إلا من سلم من أدنى خطأ كابن معين والقطان، ومعتدلون ينصفون

الراوي ويغتفرون الأوهام اليسيرة كأحمد بن حنبل والبخاري، ومولعون بالتوثيق والتسهيل كابن حبان والحاكم (السخاوي، 2003، ج 1، ص 280). وعند محاكمة ومقارنة الآلية النقدية ليحيى بن الضريس بجمهور هؤلاء النقاد، يتبين بوضوح تموضعه ضمن "مدرسة الاعتدال والإنصاف"، مع ملمح تحقيقي خاص مستمد من خلفيته الفقهية والقضائية التي ترفض التعنت والاندفاع في إطلاق الأحكام (ابن رجب، 2001، ج 1، ص 382).

وتظهر آليات الاعتدال عند ابن الضريس من خلال موازنة أحكامه بأحكام النقاد المتشددين؛ ففي الوقت الذي قد يندفع فيه بعض جهابذة النقد كأبي حاتم الرازي أو يحيى بن معين إلى تضعيف راوٍ بسبب تفرده ببعض الأحاديث أو لمخالفته اليسيرة للأعلام، نجد ابن الضريس يميل إلى دراسة القرائن الحافة بالرواية. فإذا كان الراوي معروفاً بطلب العلم وصحبة الشيوخ، فإنه يقبل تفرده ويحمل أوهامه على السعة الإنسانية في الحفظ طالما لم يخرج عن جادة الصدق (الخطيب البغدادي، 2001، ج 16، ص 245). ومع ذلك، فإن هذا الاعتدال لم يكن مرادفاً للتساهل؛ بل كان مبنياً على "آلية التثبت الاستقصائي"، حيث كان ابن الضريس يعيب على من يحدث من حفظه بما لا يضبط، ويثني على من التزم بكتابه وأصله، وهو ما يفسر ثناء علي بن المديني على ضبطه لمرويات حماد بن سلمة وسفيان الثوري من واقع أصوله المكتوبة (المزي، 1980، ج 31، ص 349).

وعند موازنة أحكام ابن الضريس بجمهور النقاد في الرواة المشتركين، نلحظ توافقاً كبيراً في النتيجة المنهجية النهائية مع اختلاف مسلك الاستدلال؛ فهو يوافق الإمام أحمد بن حنبل في كثير من التراجم التي تتطلب نفساً فقهياً ونظراً في المتون والعلل. بينما تجده

يختلف أحياناً مع يحيى بن معين في بعض الرواة الكوفيين، نظراً لأن ابن معين قد يشدد في نقد بعض أصحاب الثوري لأدنى وهم، في حين يعذرهم ابن الضريس لمعرفته العميقة بطبيعة مجالس الثوري وظروف التحديث بالري والكوفة (ابن حجر، 1995، ج 11، ص 216). إن هذه الآلية المتوازنة التي تجمع بين الإنصاف المعرفي والتحري الدقيق جعلت أحكام يحيى بن الضريس تمثل "الميزان الذهبي المعتدل" في المدرسة الرازيّة، بحيث تُستشكَل أحكام المتعنتين وتُقوّم إذا ما خالفت أحكامه المبنية على القرائن الثبوتية والشهادات القضائية والحديثية المحكمة (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 152).

المبحث الثالث: الأثر المعرفي لمرويات يحيى بن الضريس النقدية وحجيتها عند المتقدمين

إن القيمة النهائية لأي جهد نقدي بذله جهابذة المحدثين في القرون المتقدمة تتبدى في مدى حضور آرائهم النقدية داخل المدونات والأصول الحديثية اللاحقة، ومدى اعتماد النقاد المتأخرين عليها كركائز في بناء أحكامهم التعلّيلية والتوثيقية. ولم تكن مقولات الإمام يحيى بن الضريس بمعزل عن هذه الصيرورة التاريخية؛ إذ شكلت مروياته التقييمية رافداً أساسياً لعلماء المدرسة الرازيّة وغيرها من مدارس الأثر الفقهي والحديثي.

ويعنى هذا المبحث بتمحيص الأثر المعرفي لتلك المرويات عبر تتبع مظان وجودها في مصنفات العلل والمراسيل، مع تخصيص كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي كأنموذج تطبيقي كاشف يعكس مدى الثقة المؤسسية بأحكامه العلمية. كما يسعى المبحث في جزء متمم له إلى قياس الحجية والوزن النسبي لتفردات ابن الضريس بالحكم على

بعض الرواة، وتحليل كيفية تعامل الحفاظ مع هذه التفردات صعوداً وهبوطاً في الميزان الحديثي؛ بغية الخروج برؤية متكاملة تليق بأبحاث الترقية لمرتبة الأستاذية. وينقسم هذا المبحث تبعاً لذلك إلى مطلبين متكاملين.

المطلب الأول: المادة النقدية لابن الضريس في مدونات المراسيل والعلل (كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم أنموذجاً)

تمثل كتب الجرح والتعديل والعلل والمراسيل المختبر المعرفي والتحليلي الذي تظهر فيه قيمة الأقوال النقدية للمتقدمين؛ حيث حظيت مرويات يحيى بن الضريس بمكانة بارزة في هذه المدونات، لا سيما تلك التي اعتنت برصد حركات الرواة في الحواضر العلمية ك بلاد الري والكوفة وبغداد (ابن رجب، 2001، ج 1، ص 395). ويقف كتاب "الجرح والتعديل" للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في طليعة الأصول التي حفظت المادة النقدية لابن الضريس؛ إذ يُلاحظ أن ابن أبي حاتم يسوق أحكام ابن الضريس مقرونة بالإسناد المتصل، مما يدل على استقرار مروياته التقييمية كأصول مرجعية صالحة للاحتجاج والمحاكمة العلمية في بيئة الري الحديثية (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 151).

إن تتبع المادة النقدية لابن الضريس في مدونات المراسيل يكشف عن وعي مبكر لديه بمسألة الاتصال والانقطاع؛ حيث كان يعتني ببيان عدم سماع الرواة من الشيوخ الكبار، وخاصة أصحاب سفيان الثوري ومحمد بن إسحاق. ولم يكن يسوق هذه الأحكام بصيغة الظن، بل يسندها بقرائن تاريخية ترتبط بمواليد الرواة ووفيات الشيوخ، وهي المادة التي اعتمد عليها ابن أبي حاتم لاحقاً في كتاب "المراسيل" للتدليل على انقطاع الأسانيد الظاهرة (ابن أبي حاتم، 1977، ص 84). وفي كتب العلل، تبرز مرويات ابن الضريس كعنصر

مرجح عند اختلاف الرواة في رفع الأحاديث أو وقفها، نظراً لشدة ضبطه لكتابه وأصوله المكتوبة عن حماد بن سلمة والثوري، مما جعل نقاداً كباراً كعلي بن المديني يعتمدون على شهاداته الحديثية في كشف الأوهام الخفية الواقعة في أسانيد المتقدمين (المزي، 1980، ج 31، ص 348).

إن هذه الحفاوة المعرفية بمرويات يحيى بن الضريس النقدية من قبل إمام المدرسة الرازيّة ابن أبي حاتم، تؤكد أن أقواله لم تكن مجرد آراء عابرة، بل كانت تمثل أحكاماً قضائية وتحقيقية رصينة صانت مرويات الأعلام من الدخيل والوهم، متأثرة بالتوجيه الإلهي العظيم الوارد نصاً في القرآن الكريم:

{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (سورة الحجر، الآية 9).

وحفظ الذكر الوارد في النص القرآني يتسع ليشمل حفظ المرويات التفسيرية والحديثية المبينة للقرآن، وهو المقصد الشريف الذي تحرك من أجله ابن الضريس في نقد المادة الإسنادية بمدونات العلل، محققاً بذلك حماية حقيقية للسنة النبوية، وموفراً مادة علمية بالغة الأهمية اعتمدتها الأجيال اللاحقة من الحفاظ والنقاد بثقة تامة (ابن حجر، 1908، ج 10، ص 63).

المطلب الثاني: القيمة العلمية لتفردات ابن الضريس في الحكم على الرواة ومدى اعتبارها في الميزان الحديثي

تعد مسألة "تفرد الناقد" بالحكم على راوٍ ما –جرحاً أو تعديلاً– من أدق المسائل المنهجية في علم الرجال، حيث يتباين مسلك الحفاظ في قبول هذا التفرد بناءً على رتبة الناقد وموقعه من التشدد والاعتدال، ومدى توفر القرائن العاضدة لقوله (السخاوي، 2003، ج

1، ص 292). وتكتسب تفردات الإمام يحيى بن الضريس قيمة علمية خاصة تنبع من رصانته وموقعه المحوري في طبقة أصحاب السفيانين؛ إذ إن انفراده بالحكم على بعض رواة بلاد الري والكوفة لم يكن ناتجاً عن قلة مادة معرفية، بل عن إطلاع دقيق وخبرة مباشرة ومزامنة كاملة لأحوال هؤلاء الرواة ومجالسهم الحديثية (الذهبي، 1985، ج 9، ص 500).

وفي الميزان الحديثي، تُقسم تفردات ابن الضريس إلى مسارين بحسب طبيعة التقييم:

- **المسار الأول (تفردات التعديل والتوثيق)** :عندما ينفرد يحيى بن الضريس بتوثيق راوٍ سكت عنه جمهور النقاد أو جهلوه، فإن الحفاظ المتأخرين –كابن حجر العسقلاني والذهبي– يميلون إلى قبول هذا التوثيق ورفعه إلى درجة "المعتد به"؛ نظراً لأن ابن الضريس عُرف بالورع والتثبت القضائي، فلا يوثق إلا من سبر حديثه ووجد استقامة مروياته (ابن حجر، 1995، ج 11، ص 215). ويُعد تعديله في هذه الحالة رافعاً للجهالة العينية أو الحال عن الراوي، ومخرجاً لحديثه من حيز الرد إلى حيز الاعتبار والاحتجاج الصالح.
- **المسار الثاني (تفردات التجريح والتضعيف)** :وفي حال تفرد ابن الضريس بتجريح راوٍ أو تكذيبه، كحكمه الصارم بالفصل في قضية علي بن مجاهد الرازي، فإن حكمه يُقدم في الميزان النقدي حتى على سكوت بعض المعاصرين أو توثيق المتأخرين؛ لأن الجرح المفسر والمبني على قرينة الانقطاع والتركيب يتقدم على التعديل المجمل (العقيلي، 1984، ج 3، ص 241). وتتجلى القيمة المعرفية لتفرداته هنا في كونها تكشف عن علل خفية وأسرار إسنادية قد تخفى على النقاد

البعيدين عن جغرافية بلاد الري، مما يجعل حكمه بمثابة فصل الخطاب المعول عليه في تحرير رتبة الراوي (الخطيب البغدادي، 2001، ج 16، ص 244).

وبناءً على ذلك، فإن القيمة العلمية لتفردات يحيى بن الضريس تحظى باعتبار كبير في الميزان الحديثي الكلي؛ إذ لا تُهمل أحكامه المنفردة بل تُعامل معاملة الأحكام الصادرة عن مدرسة نقدية مستقلة وازنة تجمع بين فقه النظر الحديثي ومتانة التحري القضائي، مما يجعل آرائه لبنات أساسية يُستعان بها في صياغة الأحكام النهائية على الأسانيد والمرويات، ويرفع من رتبة أبحاثه كأصول علمية رصينة وموثوقة (ابن أبي حاتم، 1952، ج 9، ص 152).

الخاتمة

تأسست هذه الدراسة على مقاربة استقرائية تحليلية لتفكيك الأثر المعرفي والمحددات المنهجية الكامنة في أحكام الإمام **يحيى بن الضريس الرازي** (ت 203 هـ) في ميدان الجرح والتعديل. وناقش البحث عبر فصوله إشكالية التموضع المعرفي لابن الضريس بوصفه ناقداً إقليمياً عاصر مرحلة التدوين المبكر، وتأثرت آلياته التقييمية بخلفيته القضائية والفقهية بالري والكوفة. وقدمت الدراسة قراءة بنيوية للمصطلحات النقدية المأثورة عنه، ومدى حضورها كحجية معرفية في أصول المتقدمين؛ مما يرفد حقل الدراسات الحديثية بمرجع مونوغرافي يحرر رتبة الرواة في القرن الثالث الهجري.

نتائج البحث :

1. **الارتباط البنيوي بين المسلك القضائي والمنهج النقدي** :أثبت الاستقراء التطبيقي أن ممارسة ابن الضريس للقضاء صاغت وعياً نقدياً يعتمد على "آليات التثبت القضائي"، وظهر ذلك في اشتراطه لقرائن اللقاء الصريح، ومقارنة الشهادات الحديثية، وعدم الاكتفاء بظاهر العدالة.

2. **التموضع المنهجي في طبقة النقاد المعتدلين** :كشفت الموازنة التحليلية بين أحكام ابن الضريس وجمهور النقاد عن تصنيفه ضمن "مدرسة الإنصاف والاعتدال"؛ إذ تميزت آلياته باغتفار الأوهام اليسيرة في المتون طالما استقامت ديانة الراوي، مع تجنب التعنت الإسنادي.

3. **الدقة الدلالية والمفهومية للمصطلح النقدي** :خلص البحث إلى أن عبارات الجرح والتعديل عند ابن الضريس اتسمت بالصفة التفسيرية المقيدة ، حيث كان يربط لفظ التضعيف أو التكذيب بعلل ضبط محددة (مثل تركيب الأسانيد)، مما يمنح مصطلحه قيمة معيارية واضحة.

4. **الحجية المعرفية لآرائه في مدونات المتقدمين** :برهنت الدراسة على الاعتماد المؤسسي لأئمة القرن الثالث على أقوال ابن الضريس، حيث شكلت مروياته التقييمية في كتاب "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ركيزة معرفية قطعية لبناء الأحكام الحديثية اللاحقة.

5. **اعتبار التفرد الإقليمي في الميزان الحديثي** :أظهرت المحاكمة النقدية أن تفردات يحيى بن الضريس بالحكم على رواة بلاد الري والكوفة تحظى بوزن ترجيحي مقدم

عند الحفاظ المتأخرين؛ نظراً للمعاصرة الجغرافية والاطلاع المباشر على الأصول المكتوبة، مما يرفع أحكامه المنفردة لمرتبة الاحتجاج.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : المصادر والمراجع :

1. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي .(1952) .كتاب الجرح والتعديل (ط. 1، ج 2، ج 9). مجلس دائرة المعارف العثمانية.

2. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي .(1977) .كتاب المراسيل (تحقيق: أحمد عصام الكاتب، ط. 1). دار الوعي.

3. ابن حبان، محمد بن حبان البستي .(1973) .كتاب الثقات (ط. 1، ج 7). دائرة المعارف العثمانية.

4. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني .(1908) .تهذيب التهذيب (ط. 1، ج 10). مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية.

5. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني .(1995) .تقريب التهذيب (تحقيق: محمد عوامة، ط. 1، ج 11). دار الرشيد.

6. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي .(2001) .شرح علل الترمذي (تحقيق: همام سعيد، ط. 3، ج 1). مكتبة المنار.

7. ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني .(1997) .الكامل في ضعفاء الرجال (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط. 1، ج 6، ج 7). دار الكتب العلمية.

8. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي .(2001) .تاريخ بغداد (تحقيق: بشار عواد معروف، ط. 1، ج 16). دار الغرب الإسلامي.

9. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد .(1985) .سير أعلام النبلاء (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط. 3، ج 9). مؤسسة الرسالة.

10. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن .(2003) .فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (تحقيق: علي حسين علي، ط. 1، ج 1). مكتبة السنة.

11. العقيلي، محمد بن عمرو .(1984) .كتاب الضعفاء الكبير (تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط. 1، ج 3). دار المكتبة العلمية.

12. المزي، يوسف بن عبد الرحمن .(1980) .تهذيب الكمال في أسماء الرجال (تحقيق: بشار عواد معروف، ط. 1، ج 31). مؤسسة الرسالة.

13. النسائي، أحمد بن شعيب .(1986) .السنن الصغرى (المجتبى) (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط. 2، ج 1). مكتب المطبوعات الإسلامية.